

## الاردن

وسط الركود الشعبي العام تجاه «التصعيد الاقتصادي» الحكومي الأخير. بخلاف احتجاجات احتوية في الكرك والسلط. أخذت قضية استقالة أحد مستشاري عبد الله الثاني نقاشاً أوسع من المنطقي. فيما حاول القصر إظهار التدخل الشخصي للملك على أنه رد اعتبار للشعب

# الملك يحتوي الغضب الشعبي بـ «جلسة عشائر»؟

عمات - الاخبار

ستضاف قصة «الملك والمستشار وسائق الحافلة» إلى باقي القصص المروية عن علاقة الناس بالقصر في الأردن، ولكن هذه المرة تجاوز الأمر فئة قليلة ممن شهدوا الواقعة، بل كان الرأي العام طرفاً في الأحداث التي انتشرت تفاصيلها على مواقع التواصل الاجتماعي، لتأتي خاتمتها بتغريدة ملكية مقتضبة وبلهجة عامية، للمرة الأولى، تقول: «ما حدا أحسن من حدا إلا بالإنجاز». كان ذلك قبل يوم واحد من زيارة الملك عبد الله لروسيا الخميس الماضي،

حينما تدخل «رأس الهرم» مباشرة في قصة كبرت ككرة الثلج، خصوصاً أن سائق الحافلة خالد فلاح المراونة لجأ إلى عشيرته (بني صخر) لحل مشكلة حدثت بينه وبين مستشار في الديوان الملكي، وتبع ذلك انحياز شركته («جت» للنقلات السياحية) إلى صفه، كما قال أمام وجهاء عشيرته، بعد متابعة أجهزة رصد السرعة والمراقبة المثبتة في الحافلة. الشارع الأردني انشغل بحادثة المستشار والسائق بعد تداول صورة المخالفة التي حررتها شرطة السير بقيمة 500 دينار أردني (700 دولار أميركي) مساء 10 شباط 2018، على الطريق العام الواصل عمان بإربد شمالاً، مع وجود ملاحظة من محرر المخالفة تقول: «أمر من عطوفة مدير الأمن العام». جاءت هذه المخالفة بعد أن أوقفت سيارة كانت تسير خلف الحافلة لمدة وجيزة على الطريق المذكور السائق بعد أن تجاوزت عنه واعترضته، لينزل منها شخص عزم عن نفسه بأنه مستشار في الديوان الملكي عصام الروابدة. المستشار الذي بدأ مستاء واتهم السائق بالتهور وأنه سيعلمه «خطأ» أجرى اتصالاً مع مدير الأمن العام، ثم مضى يروي السائق أن مدير الأمن عمم بدوره أمر الحافلة على «جميع الدوريات في المملكة»، وبعد عدة كيلومترات، أوقفت دورية شرطة الحافلة، واحتجزت رخصة القيادة، وتدخل الركاب الذين رفضوا النزول من الحافلة إلا إذا جرى إخلاء السائق. وبالفعل، أوصل السائق الركاب إلى إربد وعاد إلى دورية الشرطة التي

## شرطة نيويورك تزور الأمن العام

زار وفد أميركي برئاسة المفوض العام لشرطة نيويورك مديرية الأمن العام الأردنية في الحادي عشر من الشهر الجاري، وذلك بالتوازي مع إعلان إجراء تنقلات لضباط الأمن من عدة رتب في الإدارات المتعلقة بمراكز التأهيل والإصلاح، وإدارات أمن الجسور، وكذلك قيادات أقاليم المملكة باستثناء إقليم الجنوب. وتزامن ذلك أيضاً مع احتجاجات اندلعت على مدار عدة أيام في مدينة الكرك أحرقت فيها الإطارات وأغلقت شوارع في وسط المدينة، فتدخلت قوات الدرك لفض هذه الأعمال، وتوجه إثر ذلك مدير قوات الدرك مع وفد أمني للقاء نواب وجهاء الكرك من أجل احتواء الأزمة.

## فلسطين

# عائلة الشهيد الحلبي مهددة بفتقدان منزلها بسبب «قرار

شعبية واسعة لإعادة بناء منزل للعائلة كان إقبال المواطنين على دعمها جيداً ومن مختلف الفئات الاجتماعية. تقول مصادر محلية لـ «الأخبار» إن العدو منع عائلة الشهيد من إعادة بناء منزلها مكان البيت المهدوم بعد أن صرفت الحملة الشعبية مبلغاً لتكاليف الإسمنت ومبالغ إضافية أخرى، فقزت العائلة شراء منزل لها في المنطقة نفسها. وفعلاً تمكنت بمساعدة الحملة من شراء المنزل الجديد، وقد بقي من ثمنه 30 ألف دينار أردني (42 ألف دولار تقريباً) أكدت العائلة أن جهات كثيرة «دقت على صدرها» واعدة بدفعها، لكن هذا ما لم يحدث حتى الآن. «الحملة الشعبية» اعتبرت أنها أنهت ما عليها من التزامات، وذلك

رام الله - الاخبار  
مفارقة جديدة تسجلها الأحداث المتسارعة في الضفة المحتلة، إذ تستعد عائلة الشهيد مهند الحلبي، الذي نفذ أولى عمليات «انتفاضة القدس» الجارية، للخروج من منزلها الثاني الذي اشترته بعدما هدم العدو الإسرائيلي بيتها الأساسي عقاباً لها، وذلك بعد قرار محكمة الصلح الفلسطينية في رام الله حجز المنزل لعدم سداد ثمنه كاملاً، إذ جاء القرار بناءً على قضية شكوى تقدم بها أصحاب المنزل. وفي بداية كانون الثاني 2016، هدمت اليبات العدو منزل عائلة الحلبي المكوّن من طابقين بعد اقتحامها ضاحية الريحان شمال رام الله في منتصف الليل، فيما انطلقت في اليوم التالي حملة

رغم الروح المعنوية التي ضخها الحملة الشعبية لإعادة بناء منزل عائلة الشهيد مهند الحلبي الذي هدمه العدو، فإن النتيجة التي آلت إليها العائلة أنها لم تستطع دفع المبلغ الكامل لبيتها الجديد، فيما سارعت محكمة فلسطينية إلى اتخاذ قرار بالحجز على البيت



قررت العائلة الأ تعيد البناء خوفاً من أن يهدمه الاحتلال مجدداً (أ.ب.ب)

## لا يمكن سلخ ما حدث مع مستشار عبد الله عن السياق العشائري

الموقف، ونقل رئيس الديوان فايز الطراونة (وهو رئيس وزراء سابق) «رغبة» الملك في حل المشكلة «بالمحبة والود»، وفعلاً اعتذر المستشار من سائق الحافلة، ثم قبلت استقالته بعد ذلك. وجاءت تغريدة الملك لتحمل في طياتها ما يرضي العشائر، إذ انتصر لأحد «مستضعفيها» وللمنادين ورافعي شعار الدولة المدنية بكف يد موظف برتبة مستشار من ديوانه الخاص تجاوز القانون. لا يمكن سلخ التفاصيل بعيداً عن سياقها العشائري، خصوصاً أن المستشار نفسه هو ابن عشيرة أردنية وابن أحد أهم رجالات الدولة الأردنية الذين عاصروا الملكين حسين وعبد الله، فوالد المستشار هو عبد الرؤوف الروابدة الذي يصلح أن نقول عنه «رجل المناصب» في المملكة، وذلك لتنقله في معظم المناصب

حجزته مع الحافلة لمدة ساعتين ونصف، ثم كفله مساعد مدير الأمن العام لتنتهي المشكلة بطريقة أكد السائق أنه لا يعرفها. وأثناء اجتماع العشيرة تلقى السائق اتصالاً من المدير العام لـ «جت»، مالك حداد، يعلمه أنه طلب حضورهما إلى الديوان الملكي، فيما نفى الأمن العام أن يكون السائق قد أخطأ، وذلك بعد التحقيق في الموضوع والسماع لشهادة الركاب والتحقق من أجهزة مراقبة الحافلة، وبذلك تكون المخالفة غير صحيحة، الأمر الذي دفع عشيرة السائق إلى إصدار بيان وجهت من خلاله رسالة إلى الملك تتساءل: هل يحق لموظف الديوان الاعتداء على الحريات العامة، وهل يحمل صفة الضابطة العدلية؟ وجاء في البيان أن ما حدث «اعتداء على قبيلة بني صخر»، مطالبين

اعيد بكثافة نشر مقاطع قديمة لاحتجاجات قبل سنوات فيها هتافات تطاول عبد الله الثاني (صفحة الديوان على «تويتر»)